العدد 3081 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 14 رمضان 1439 - الموافق 30 مايو 2018
Wednesday 30 May 2018 - No.3081 - 11 th Year

منظمة حقوقية : تطبيق دمشق قانون تنظيم عمراني سيؤدي لـ «إخلاء قسري»

غضب دولي من رئاسة نظام الأسد مؤتمر نزع السلاح في جنيف

من عمليات التهجير القسري التي يرتكبها نظام الأسد وحلفاؤه

مهجرون من مدينة عفرين بـ شمال سوريا

عواصم – «وكالات» : انتقلت رئاسة دورة مؤتمر نزع السلاح من سويسرا إلى سوريا بحسب الترتيب الأبجدي في قائمة الدول الأعضاء، التي يبلغ عددها 65 بلدا.

واحتجت حكومات غربية على القيادة الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ اليوم الاثنين.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الالمانية في برلين: «نسبب النظام السوري في معاناة مهولة من خلال القصف المكثف والظلم والتجويع والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيماوية».

وأضاف: «لذلك لا يتمتع النظام بأي مصداقية على الإطلاق لتولي الرئاسة بطريقة موضوعية وملائمة».

ووصف مبعوث واشنطن لنزع السلاح في جنيف، روبرت وود، اليوم الاثنين، بانه «احد احلك الايام في تاريخ مؤتمر نزع السلاح».

وغرد على تويتر: «يجب على المجتمع الدولي الا يصمت».

وتتغير الرئاسة الدورية للمؤتمر كل 4 اسابيع بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وفقا للترتيب الأبجدي.

وتواجه قوات النظام السوري اتهامات باستخدام أسلحة كيماوية اكثر من مرة في الحرب الاهلية.

وتلقى مبعوث سوريا لدى الأمم المتحدة في جنيف حسام الدين آلا، هذه الاتهامات.

وتقلت وكالة الأنباء السورية سانا، عن آلا القول إن «سوريا ستتعامل مع متطلبات رئاستها للمؤتمر بكامل المهنية والمسؤولية وستعمل على الدفاع عن الأولويات والمبادئ التي تؤمن بها وتتبناها في الأمم المتحدة والمحافل الدولية متعددة الأطراف وفي مقدمتها احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي قام عليها مؤتمر نزع السلاح».

ورغم كل هذا الجدل، قال الخبير في نزع السلاح ريتشارد لينان إن «الأمر ليس له أهمية في النهاية».

وأضاف: «لا أهمية لذلك نظراً لأن المؤتمر معطل منذ 20 عاماً»، حيث لم تكن له أي إنجازات منذ التفاوض على الحظر العالمي للتجارب النووية في 1996 ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية عام 1997 .

من جهة أخرى حذرت منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية، أمس الثلاثاء، من أن «تطبيق قانون التنظيم العمراني الجديد الصادر في سوريا من شأنه أن يؤدي إلى «الإخلاء القسري» للمواطنين غير القادرين على إثبات ملكياتهم».

ويتيح القانون المثير للجدل والمعروف بتسمية القانون رقم 10، ووقعه الرئيس السوري في أبريل للحكومة «إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر»، ما يعني إقامة مشاريع عمرانية في هذه المناطق، على أن يُعوّض أصحاب الممتلكات بحصص في هذه المشاريع، إذا تمكنوا من إثبات ملكياتهم خلال 30 يوما من اعلان هذه المناطق.

لكن في سوريا التي شهدت منذ اندلاع النزاع تشريد أكثر من نصف السكان خارج البلاد وداخلها، يخشى خبراء ألا يتمكن الكثيرون من إثبات ملكيتهم لعقارات معينة، جراء عدم تمكنهم من العودة إلى مدنهم أو حتى إلى سوريا كلها أو لفقدانهم الوثائق الخاصة بالممتلكات، وكذلك وثائقهم الشخصية.

ويضاف إلى ذلك عدم توفر الإمكانات المادية لديهم.

وأوردت هيومن رايتس ووتش، أن «القانون يؤثر في الواقع على حقوق الملكية ولا يقدم إجراءات محاكمة أو تعويض، ويصل حد الإخلاء القسري بحق المالكين ومصادرة أملاك من لا يملكون حقوق ملكية معترف بها».

ووجدت المنظمة، أن «القانون لا يلاقي معايير العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تتضمن التشاور الحقيقي مع المتضررين؛ إشعار كاف ومتوقع لجميع الأشخاص المتأثرين قبل الموعد المقرر للإخلاء».

وذكرت المنظمة: «لا تتوافق فترة 30 يوماً المنصوص عليها في القانون، فضلاً عن الحق في الطعن والذي وفقاً للقانون لا يوقف تنفيذ الإخلاء، مع هذه المتطلبات»، مشيرة إلى أن عدم قدرة المعارضين «على تقديم مطالبهم يعني عدم حدوث تشاور حقيقي».

وحسب القانون، يجدر بالجهات المعنية إبلاغ المالكين وأصحاب الحقوق خلال مهلة شهر من تحديدها منطقة معينة سيتم العمل فيها. وخلال شهر من هذا الإعلان، يجدر بأصحاب الممتلكات أن يتقدموا مباشرة أو عبر وكيل بالوثائق التي تثبت ملكيتهم أو إثباتها عن طريق تحديد تفاصيل معينة في حال غابت المستندات المطلوبة.

وفي حال لم يتمكنوا منذ ذلك، يفقدون ممتلكاتهم.

ولم يتمكن الكثير من النازحين أو اللاجئين الفرار بأوراقهم الثبوتية وحتى جوازات سفرهم أو هوياتهم أو أي فواتير قديمة أو مستندات تثبت ملكيتهم.

واعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش، أن «القانون رقم 10 يشكل عقبة كبيرة أمام العودة».

وقالت نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش لما فقيه: «يُشكل القانون رقم 10 إضافة مقلقة إلى ترسانة الحكومة السورية من قوانين التخطيط العمراني التي استخدمتها في مصادرة الممتلكات، دون مراعاة الأصول القانونية أو التعويض».

وأضافت «تتحمّل الدول والمانحون الذين يدعمون إعادة الإعمار في سوريا مسؤولية النظر في العقبات التي يفرضها هذا القانون على عودة ملايين النازحين واللاجئين السوريين».

من ناحية أخرى نقلت مصادر في المعارضة السورية الجنوبية تلقيها عرضاً أمريكياً بنقلها وعائلاتها إلى إدلب في الشمال السوري، مقابل إجبار الميليشيات الإيرانية على الانسحاب مسافة 25 كلم عن الحدود الأردنية والإسرائيلية.

وقالت هذه المصادر إن العرض يتناقض مع البيانات الأمريكية واستعداد واشنطن لأي خرق أو تمدد إيراني.

وأضافت أن أي متابع للشأن السوري يعرف أنه أصبح من المستحيل فصل النظام السوري عن الإيرانيين، بسبب تغلغل إيران في مفاصل الدولة السورية وسيطرتها على الأجهزة الأمنية.

وأكدت أن مقولة إن «الولايات المتحدة ستسمح وفق العرض للنظام السوري بالوصول إلى معبر نصيب الحدودي مع الأردن، فهذا يعني إنها تعيد الإيرانيين إلى المعبر، وهو أمر غير منطقي».

وأوضحت ذات المصادر أن الفرنسيين الآن يلعبون دوراً بناء لأجل الحل السياسي في سوريا، مشيراً إلى أن الأمور تمشي نحو الحل السياسي وخارج السيطرة الإيرانية.

وكانت وسائل إعلام نشرت إن العرض الأمريكي يتضمن انسحاب جميع الميليشيات السورية وغير السورية إلى عمق من 20 إلى 25 كيلومترا من الحدود الأردنية، ونقل مقاتلي المعارضة وأسرهم إلى إدلب شمالي سوريا.

وتضمن العرض أيضاً عودة قوات الأسد إلى الحدود ومؤسسات الدولة إلى درعا، إلى جانب إعادة فتح معبر نصيب بين سوريا والأردن، وتشكيل آلية أمريكية – روسية للرقابة على تنفيذ هذه البنود، واحتمال تفكيك «معسكر التنف».

من جانب اخر دعا الجيش السوري الحر في منطقة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، أهالي المنطقة المهجرين للعودة إلى مدنهم وقراهم بعد عدة أشهر من سيطرة الجيش السوري الحر على المنطقة.

وقالت قيادة الفيلق الثاني في الجيش السوري الحر الاثنين، في بيان: «نحن قيادة الفيلق الثاني في منطقة عفرين، وبالتنسيق مع قوى الجيش الوطني الحر، والفيالق الأخرى المشاركة في عملية غصن الزيتون، نعمل على إعادة الأمان للمناطق المحررة في منطقة عفرين، وندعو الأهالي للعودة إلى قراهم وبلداتهم».

وقالت قيادة الفيلق: «نعمل على نشر الأمن والأمان وأقمنا حواجز ثابتة في مداخل المدينة، والنواحي الرئيسية، للتحقق من شخصيات ومهمات الجيش الحر من كافة الفصائل والوقوف على التجاوزات والسرقات، والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة».

وأكد البيان مساعدة العائدين إلى منطقة عفرين بعد التأكد من وثائقهم وشهادة الشهود لمن لا وثائق لديهم، وتقديم مساعدة فورية، صحيا وإنسانيا، بالتعاون مع المجالس المحلية في المدن والقرى، إضافة لدعم المجالس المحلية وتقوية منظومته المدنية في المناطق المحررة حديثا، واستقبال شكاوي المدنيين والعسكريين ومتابعتها أصولا.

وأكد قائد في غرفة عمليات غصن الزيتون، أن التدقيق على العائدين يهدف للقبض على عناصر حزب العمال الكردستاني الذين يقومون بعمليات ضد المدنيين وفصائل المعارضة، وضبط عدة مجموعات زرعت الألغام والعبوات واستهدفت الفصائل الثورية التي سيطرت في منتصف مارس الماضي على منطقة عفرين التي كانت في يد وحدات الحماية الكردية.

«المعارضة الجنوبية» تنفي تلقيها عرضاً أمريكياً بنقلها إلى إدلب

الجيش السوري الحر يدعو أهالي عفرين للعودة إلى بيوتهم

اليمن : «القوات المشتركة» تقترب من مطار الحديدة

مسلح يتحول بين ركام المباني بـ اليمن

عدن – «وكالات» : اقتربت القوات المشتركة وبإسناد من القوات المسلحة الإماراتية من مطار الحديدة، عقب معارك مع الانقلابيين الموالين لإيران تم تكبيدهم خسائر كبيرة تفوق 100 قتيل بينهم يحيى الشامي.

وحررت القوات المشتركة مسنودة بالقوات المسلحة الإماراتية أكثر من 80 كيلو متر في اتجاه ميناء الحديدة الاستراتيجي الذي يسيطر عليه الانقلابيون الموالون لإيران، فيما أكدت مصادر عسكرية مقتل نحو 100 عنصر من المليشيات بينهم القيادي الحوثي يحيى الشامي.

وقال مصدر عسكري في القوات المشتركة «إن قرابة مائة عنصر من مليشيات الحوثي قتلوا بينهم قياديون في معارك الأحد ببلدة الدريهمي جنوبي مدينة الحديدة».

وأكد المصدر «إن القوات المشتركة نفذت عملية عسكرية ضد فرقة حوثية يقوده القيادي الحوثي يحيى الشامي، تمكنت القوات من القضاء على تلك الفرقة وقائدها، وعددهم أكثر من 90 عنصراً».

واستطاع ضباط في القوات المسلحة الإماراتية قيادة عمليات عسكرية خلال ثلاثة أيام انتهت بتحرير 80 كيلو باتجاه الحديدة، وأصبحت العملية العسكرية مركزة على المطار الذي أصبح على بعد 15 كيلومترا، من المناطق التي جرى تحريرها.

وأكد المصدر «أن قتلى المليشيات منذ بدء العمليات العسكرية بالمئات بينهم قادة في الصف الأول الذين دفع بهم عبدالملك الحوثي إلى جبهة الساحل الغربي في محاولة رفع معنويات مقاتليه التي انهارت عقب مقتل الرجل الثاني في الانقلاب صالح الصماد».

وقال عاملون في ميناء الحديدة الاستراتيجي إن قيادات حوثية وجهت بمصادرة كل البضائع الموجودة في الميناء ونقلها على الفور إلى صنعاء، بعضها تعود لتجار يمنيين كانوا يعتزمون نقلها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وبحسب مصادر يمنية فإن ميليشيات الحوثي قامت بنهب مؤسسات حكومية وأهلية في الحديدة، ونقلتها على متن شاحنات متهوبة من تلك المؤسسات أيضا باتجاه بلدة باجل في الطريق صوب صنعاء.

مقتل قيادي إخواني في «حسم» الإرهابية

مصر: استشهاد مجندين ومصرع 8 مسلحين في عملية «سيناء 2018»

جنود من الجيش المصري ينفذون عملية تمشيط أمني بـ سيناء

القاهرة – «وكالات» : أعلن الجيش المصري أمس الثلاثاء مقتل جنديين إثنين و8 مسلحين خلال الأيام الماضية في إطار العملية العسكرية الشاملة «سيناء 2018» التي أطلقها في فبراير الماضي بالمشاركة مع قوات الأمن.

وأفادت القيادة العامة للقوات المسلحة في بيان، «هو الثالث والعشرين بشأن العملية»، بان «العمليات العسكرية في شمال ووسط سيناء أسفرت عن القضاء على 8 تكفيريين خلال تبادل لإطلاق النيران مع القوات أثناء عمليات التمشيط والمداهمة».

كما تم القبض على 64 من المطلوبين جنائياً والمشتبه بهم، وجرى اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.

وأسفرت العمليات أيضاً عن تدمير «80 وكراً عثر بداخلهم على عدد من العبوات الناسفة، والذخائر ومواد الإعاشة، وبعض الكتب التي تدعو إلى الفكر التكفيري».

وعلى الاتجاه الاستراتيجي الغربي، تم اكتشاف مخزن تحت الأرض مغطى بالرمال في المنطقة الصحراوية جنوب مطروح، وعثر بداخله على 544 مسدس 9 ملم و 3 بندقية آلية وقناصة وغيرها.

وأوضح البيان، الذي تم نشره على الصفحة الرسمية للمتحدث باسم الجيش على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك أنه نتيجة للأعمال القتالية بمناطق العمليات «تم استشهاد إثنين من المجندين، وإصابة ضابط وثلاثة مجندين».

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي كلف في نهاية نوفمبر الماضي الجيش والشرطة بـ«استخدام كل القوة الغاشمة ضد الإرهاب، حتى اقتلاعه من جذوره».

وجاء التكليف بعد أيام من هجوم يُصنّف على انه الأكبر من حيث أعداد الضحايا، شنه مسلحون يُعتقد على نطاق واسع انهم ينتمون لتنظيم داعش، وأسفر عن سقوط 311 قتيلا وإصابة العشرات كانوا يؤدون شعائر صلاة الجمعة في مسجد الروضة بمركز بئر العبد بشمال سيناء.

من ناحية أخرى اعلنت مصادر بوزارة الداخلية المصرية، مقتل أحد كوادر حركة «حسم» الإرهابية، في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة.

وأشارت المصادر، أنه في إطار ملاحقة عناصر الجناح المسلح لجماعة الإخوان الإرهابية الهاربين وتتبع حركتهم، توفرت معلومات مؤكدة لقطاع الأمن الوطني عن نية مجموعة منهم الإلتقاء بمنطقة الظهير الصحراوي بطريق الواحات في محافظة الجيزة، وأسفرت عمليات تمشيط عن رصد بعض الأشخاص في المنطقة، وحال إقتراب القوات منهم بادروا بإطلاق أعيرة نارية بكثافة عليها ما دفع القوات للتعامل مع مصدر النيران.

وأكدت المصادر الأمنية العثور على جثة أحد المطاردين وتبين انه الهارب من محبسه بمستشفى الإسماعيلية العام بتاريخ 26 مايو الجارى الإخواني، إبراهيم محمد عبدالحميد متولي والذي يُعد أحد عناصر الحراك المسلح للجماعة الإرهابية.